بيان

وفد دولـــة قطـــر

تلقيـه

سعادة السفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني

المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـول

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

٧ أكتوبر ٢٠١٤

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

أود بداية أن أتقدم لكم وللسادة أعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة السادسة، متمنين لكم النجاح في هذه المهمة، ومؤكدين لكم تعاون وفد دولة قطر معكم ومع الوفود المشاركة. كما يسعدني أن أسدي الشكر والتقدير للأمين العام على تقريره القيّم والوافي.

السيد الرئيس،

لقد شهد العالم خلال السنة المنصرمة أحداثاً مأساوية يرفضها الضمير الإنساني، نتيجة لتزايد الأعمال الإرهابية بشكل غير مسبوق، وتنامي المنظمات الإرهابية العابرة للحدود. وفي الوقت الذي تتسارع الخطى لاستئصال الإرهاب ومعالجة جذوره ومسبباته، فإن هذا التهديد الخطير الذي بات يشكله الإرهاب للسلم والأمن الدوليين، يستدعي المزيد من التعاون الحقيقي بين الدول الأعضاء، وعملاً دؤوباً للإسراع في التوصل الى الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، بعد أن أصبح العالم بحاجة ماسّة لهذه الاتفاقية أكثر من أي وقت مضى.

ويجدد وفد بلادي موقفه بأن تشتمل الاتفاقية على تعريف محدد للإرهاب وعدم ربطه بدين أو عرق أو ثقافة معينة وتأكيد التزام المجتمع الدولي بتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. كذلك ضرورة التمييز بين الإرهاب وبين المقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي والدفاع عن النفس وعن حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال. ومن ناحية أخرى، لا يجوز أن تُلصق تهمة الإرهاب بطوائف كاملة، أو بكل من يختلف سياسيا. فشأن ذلك أن يعمّم الإرهاب بدل أن يعزله.

ومن هذا المنطلق، أتت الدعوة لعقد مؤتمر دولي يهدف إلى مناقشة ووضع تعريف للإرهاب. وفي هذا الصدد، فإننا نكرر الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر، وذلك في إطار دعمنا لجميع الجهود التي تهدف إلى توحيد الرؤى بشأن مختلف جوانب آفة الإرهاب.

السيد الرئيس،

إن وفد بلادي، وإذ يتحدث في إطار هذا البند، فقد أكدت التجربة الماضية بأن سياسة الاستبداد والفظائع التي ترتكبها الأنظمة الدكتاتورية والمستبدة ضد الشعوب التي تتطلع الى الحرية والحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية، ساهمت في خلق الظروف المواتية لتنامي المنظمات الإرهاب، وبالتالي تكون الشعوب هي الضحية نتيجة للإرهاب الذي تمارسه تلك الأنظمة ضدها، وضحية أيضا لإرهاب المنظمات الإرهابية التي ساعدت في تمددها ونموها تلك الأنظمة الديكتاتورية. كما أن ربط الإرهاب بدين معين أو مذهب أو عرق باتَ يُشكِّل ذخيرة للمنظمات المتطرفة لغسل عقول البسطاء والشباب وتجنيدهم للانضمام لهذه المنظمات، وها نحن اليوم نشهد ارتكاب المجازر واستخدام وسائل الترهيب والتعذيب من المتطرفين من مختلف الأديان والمذاهب، وعليه فإن إضفاء صفة الإرهاب على دين أو فئة او جماعة معينة بحسب الأهواء السياسية هو امر غير مقبول.

إننا إذ ندين الإرهاب بجميع مظاهره وأشكاله وأيا كانت مبرراته وأيا كان مرتكبوه، فإننا ننوه بضرورة إدانة جميع الأعمال الوحشية التي ترتكب بحق المدنيين لأغراض سياسية، سواءً القتل أو الترويع، أو استهداف الأحياء السكنية المكتظة بالسكان والمرافق المدنية كالمدارس والمستشفيات والملاجئ بالقصف، وغير ذلك من الجرائم التي لا زلنا للأسف نشهدها في القرن الحادي والعشرين، والتي تعتبر من أسوأ مظاهر الإرهاب بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

السيد الرئيس،

يحظى موضوع مكافحة الإرهاب بأولوية في سياسة دولة قطر، فقد واصلت جهودها الكبيرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون مع كافة المؤسسات الأممية والإقليمية لتحقيق هذا الهدف، فضلاً عن الالتزام بتنفيذ الالتزامات المترتبة على انضمام دولة قطر الى أغلب الصكوك الدولية ذات الصلة، واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ كافة القرارات الدولية بشأن مكافحة الإرهاب.

وتماشياً مع هذه السياسة، يتواصل التعاون والتنسيق بين بلادي وبين الأجهزة المختصة في مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة، وبخاصة المديرية التنفيذية لمكافحة الارهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، حيث قام المدير التنفيذي لمديرية مكافحة الارهاب في الأمم المتحدة بزيارة دولة قطر في شهر يناير من هذا العام ٢٠١٤، وعَقَدَ اجتماعات مع الجهات المختصة في دولة قطر، كما استضافت الدوحة ورشة عمل في شهر ديسمبر ٢٠١٣ بشأن (الاستراتيجيات الشاملة المتكاملة في مكافحة الارهاب)، وبمشاركة الخبراء والمختصين من الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

استكمالاً لجهود دولة قطر في هذا المجال، واصلت تعاونها في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الارهاب، حيث استضافت الدوحة ورشة عمل عُقدت في شهر مارس من هذا العام ٢٠١٤، حول" الشراكة المجتمعية في مجال التطرف العنيف"، كما قدمت دعماً بمبلغ خمسة ملايين دولار لمشروع انشاء صندوق المنتدى العالمي لمكافحة الارهاب. فضلاً عن ابرام العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الثنائية في مجال التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب مع العديد من الدول.

أما على المستوى الوطني، وفي إطار تشديد الحملات الدولية ضد التنظيمات الإرهابية، أصدر حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، في شهر سبتمبر المنصرم، تشريعات جديدة تتضمن حظر الاستخدام غير المشروع للوسائل الإلكترونية لأهداف على صلة بالإرهاب، وكذلك تنظيم عمل الجمعيات الخيرية وبما يحول دون إساءة استخدامها لغرض تمويل الإرهاب.

السيد الرئيس،

انطلاقاً من الدور المناط بالمؤسسات القضائية الوطنية في مكافحة الإرهاب، تُواصل دولة قطر من خلال اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال التعاون والتنسيق مع المؤسسات القضائية الاقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، نرى أن تدريب وتأهيل القضاة والمحققين، وتعزيز شبكة التعاون القضائي في مكافحة الإرهاب والجريمة على المستويين الإقليمي والدولي سيساهم في دعم الحملة الدولية لمكافحة الارهاب، وتعزيز سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي.

السيد الرئيس،

يسعدني اطلاع اللجنة الموقرة أن بلادي قاربت على استكمال التحضيرات اللازمة لعقد المؤتمر الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي سيُعقد في الدوحة عام ٢٠١٥، وستُساهم النتائج التي تتمخض عن المؤتمر في دعم الجهود الدولية في مكافحة الارهاب.

ختاماً يُجدد وفد دولة قطر استعداده لمواصلة العمل في اطار اللجنة السادسة والفريق العامل من أجل وضع الصيغة النهائية للإجراءات المتصلة بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، والعمل مع كافة المؤسسات الدولية لاستئصال خطر الإرهاب. **وشكرا لكم.**